

الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية وعلاقته بترسيخ القيم الإنسانية والتربوية

محمد برهان عثمان

طالب الماجستير في: قسم التربية الدينية، كلية العلوم الإسلامية

جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق.

البريد الإلكتروني: Aburhan2015@gmail.com

أ.م.د. أردوان مصطفى إسماعيل

قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية

جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق.

البريد الإلكتروني: ardawan.ismael@su.edu.krd

الملخص:

يتناول هذا البحث بيان مفهوم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء الشريعة الإسلامية، حيث يعد الأمن الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق استقرار المجتمعات، وقد تناول البحث الأبعاد الخمسة للأمن الاجتماعي في الإسلام: العقائدي، الأخلاقي، الاقتصادي، القانوني العدلي، والاجتماعي، مبيناً كيف تشكل هذه الأبعاد منظومة متكاملة تحفظ كرامة الإنسان وتحقق له الطمأنينة. كما ناقش البحث دور الأمن الاجتماعي في تعزيز الترابط الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية، وترسيخ القيم الأخلاقية والتربوية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعله عنصراً فاعلاً في تحقيق الأمن الشامل والاستقرار المجتمعي. ويبيّن البحث العلاقة الوثيقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية، من خلال دعم الحقوق الأساسية، ونشر ثقافة المصالحة والتضامن، واحترام الحرية والعلم والتعليم، إلى جانب مواجهة التطرف والفتن، والتمسك بالقيم الأخلاقية. وأبرز البحث أهمية المؤسسات التربوية، كالأُسرة، والتعليم، ووسائل الإعلام، في بناء الوعي وتعزيز الأمن الاجتماعي، داعياً إلى تكامل الجهود لتحقيق مجتمع آمن، مستقر، ومتماسك. **الكلمات المفتاحية:** الأمن الاجتماعي، الشريعة الإسلامية، القيم الإنسانية، القيم التربوية.

Social Security in Islamic Sharia and Its Relation to Promoting Human and Educational Values

Mohammed Burhan Othman

Master's student in: the Department of Religious Education, College of Islamic Sciences

Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

Email: Aburhan2015@gmail.com

Ardawan Mustafa Ismael : Asst. Prof. Dr

Department of Sharia, College of Islamic Sciences

|Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq

Email: ardawan.ismael@su.edu.krd

Abstract:

This research explores the concept of social security and its dimensions in light of Islamic Sharia, highlighting its role as a fundamental pillar for achieving societal stability. The study examines five key dimensions of social security in Islam: creedal, ethical, economic, legal judicial, and social, demonstrating how these elements form an integrated system that safeguards human dignity and ensures peace of mind. The research also discusses the role of social security in strengthening social cohesion, supporting economic development, reinforcing moral and educational values, and achieving social justice, making it a vital component for comprehensive security and societal stability. Moreover, the study

highlights the strong connection between social security and the promotion of human and educational values through supporting basic human rights, fostering a culture of reconciliation and solidarity, respecting freedom, knowledge, and education, and confronting extremism and discord while adhering to ethical principles. Finally, the research emphasizes the importance of educational institutions—such as the family, schools, and media—in raising awareness and promoting social security, calling for integrated efforts to build a secure, stable, and cohesive society.

Keywords: Social Security, Islamic Sharia, Human Values, Educational Values

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدى ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. يُعدُّ الأمن الاجتماعي أحد الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات وازدهارها، فهو يوفر البيئة التي ينمو فيها الفرد مطمئناً على نفسه وأهله ودينه وممتلكاته، ويشعر بالانتماء والعدالة والمساواة. وقد أولى الإسلام عنايةً عظيمة بتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، فلم يقتصر على الجانب الأمني المادي فقط، بل شمل الأمن الفكري، والنفسي، والديني، والاقتصادي، والاجتماعي. وإن نعمة الأمن من أعظم النعم التي امتنَّ الله بها على عباده، وقرنها بنعمة الإطعام في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 4]، فالأمن هو أساس الاستقرار، ومصدر الطمأنينة، وشرط ضروري لنمو الأفراد وتماسك المجتمعات. ومن بين مظاهر هذا الأمن، يبرز "الأمن الاجتماعي" بوصفه ركيزة من ركائز البناء المجتمعي، إذ يضمن للفرد الكرامة، وللمجتمع التلاحم والتعايش السلمي. وقد عني الإسلام بتحقيق الأمن الاجتماعي عنايةً بالغة، فجعل التعاون، والعدل، والإحسان، وحفظ الحقوق من مقومات الحياة الكريمة، ودعا إلى نبذ الظلم والفرقة والفساد، ورتب على ذلك الثواب في الدنيا والآخرة.

أهمية الموضوع:

تتبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول أحد أهم مقومات الاستقرار والتقدم في المجتمعات، ألا وهو الأمن الاجتماعي، الذي يُعدُّ ضرورة لا غنى عنها لحفظ كيان الأمة وتماسكها. فبدون الأمن، لا يمكن أن تُبنى الحضارات، ولا أن تُؤدى العبادات، ولا أن تتحقق التنمية الشاملة في أي جانب من جوانب الحياة. ومن جهة أخرى، فإن استعراض هذا المفهوم من المنظور الإسلامي يكشف عن عظمة التشريع الإسلامي في ترسيخ القيم التي تضمن السلم الاجتماعي، وتحفظ الحقوق، وتضمن الكرامة الإنسانية، وتدعو إلى العدل والتعاون والتراحم. كما أن تصاعد التحديات الاجتماعية في العصر الحاضر، مثل التفرقة، والظلم، والبطالة، والتفكك الأسري، يجعل من الضروري العودة إلى المبادئ الإسلامية الأصيلة التي تعزز الأمن الاجتماعي وتعالجه من جذوره.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن الإسلام وضع أسساً واضحة لتحقيق الأمن الاجتماعي، وأرسى مبادئ العدالة والتكافل والتسامح، إلا أن الواقع المعاصر يشهد العديد من مظاهر التفكك الاجتماعي، والانقسامات الطبقية، وتقشي مظاهر الظلم والعنف والانحراف، مما يشير إلى خلل في تطبيق القيم الإسلامية المتعلقة بالأمن الاجتماعي.

وتكمن مشكلة هذا البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تأثير تطبيق مبادئ الأمن الاجتماعي في الإسلام على استقرار المجتمعات وتماسكها؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، منها:

ما مفهوم الأمن الاجتماعي في الإسلام؟

ما الأسس والوسائل التي وضعها الإسلام لتحقيق الأمن الاجتماعي؟

ما هو دور الأمن الاجتماعي في ترسيخ القيم التربوية؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها: بيان مفهوم الأمن الاجتماعي في الإسلام، وشرح أبعاده ومجالاته المختلفة. استعراض الأبعاد الرئيسية التي يقوم عليها الأمن الاجتماعي في القرآن الكريم والسنة النبوية. توضيح دور الأمن الاجتماعي في ترسيخ القيم التربوية. كشف العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية والتربوية.

الدراسات السابقة:

شهد موضوع الأمن الاجتماعي اهتمامًا متزايدًا من الباحثين، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية، وقد تناولت الدراسات السابقة هذا المفهوم من زوايا متعددة، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- آدم، (2017). العناية بالأمن المجتمعي في ضوء السنة النبوية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 3(5). المركز القومي للبحوث، غزة - فلسطين.
 - الجوير، (2024). تحقيق الأمن الاجتماعي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 8(33). المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.
 - الأحمري، ومحمد، (2021)، الأخلاق وأثرها في تحقيق السلم المجتمعي دراسة في ضوء القرآن والسنة. مجلة كلية أصول الدين والدعوة، 2(39). جامعة الأزهر، مصر.
 - بوسرسوب، (2023)، العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع. مجلة رسالة المسجد، 21(2). وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1445هـ.
 - جمعة، وآخرون (2021)، الأمن المجتمعي. رقم الإيداع: 25423. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر.
- تظهر هذه الدراسات أهمية الأمن الاجتماعي كعامل أساسي في نهضة المجتمعات، إلا أن هذا البحث يتميز بتركيزه على الربط بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم التربوية في ضوء الشريعة الإسلامية.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمفهوم الأمن الاجتماعي من المصادر الشرعية كالقرآن الكريم والسنة النبوية، وتحليل النصوص الواردة في هذا المجال لبيان أبعاد الأمن الاجتماعي وأثره في ترسيخ القيم التربوية.

خطة البحث:

يتضمن هذا البحث المحاور التالية:

المقدمة: وتشمل تمهيدا حول أهمية الموضوع، ومشكلته، وأهداف البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي وأبعاده الشرعية الإسلامية، ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: المطلب الأول: تعريف الأمن الاجتماعي.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: دور الأمن الاجتماعي في ترسيخ القيم التربوية، ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي كعنصر أساسي في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية والتربوية.

الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج المستخلصة من البحث.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الاجتماعي وأبعاده الشرعية الإسلامية

يتناول هذا المبحث مفهوم الأمن الاجتماعي، من خلال تعريفه وأبعاده في الشريعة الإسلامية، كما يعرض الأمن الاجتماعي من منظور السنة النبوية.

المطلب الأول: تعريف الأمن الاجتماعي

1- الأمن:

لغة: فهو ضد الخوف، أمن يأمن أمنا، والمأمن: منزلة الأمن، وهو يأتي أيضا معنى والسلامة الاستقرار والإبعاد عن المخاطر، (ينظر: الفراهيدي، 388/8) وهو الاطمئنان بعدم الخوف من وقوع ضرر في الزمان الآتي (ينظر: الجرجاني، 1983، 37).

واصطلاحا عرفه العلماء بتعاريف عديدة، وأشملها هو التعريف الذي يجمع معاني بقية التعريفات للأمن فهو: شعور الإنسان بالطمأنينة تجاه دينه ونفسه وعقله وأسرته وجميع حقوقه، حيث لا يشعر بالخوف سواء في الحاضر أو المستقبل، وسواء داخل بلاده أو خارجها، من الأعداء أو غيرهم، ويتحقق ذلك وفقا لتوجيهات الإسلام وهدى الوحي، مع مراعاة القيم الأخلاقية والأعراف والمواثيق (ينظر: الخادمي، 2006، 22).

ويرى الباحث من خلال ما سبق، أن تعريف الأمن في ناحية اللغوي والاصطلاحي متقارب في المعنى، وهو السلامة والاستقرار للفرد أولا ثم للمجتمع، من الحاضر إلى المستقبل، ويشمل ذلك الأمن كل جوانب الحياة من نواحي الديني والنفسي والعقلي والاقتصادي وغير ذلك، حيث الأمن ينشر الأمن والسلامة لأفراد المجتمع حتى يعيشوا بالسعادة دون الخوف.

2- الاجتماع

لغة: جمع الشيء يأتي بمعنى جمعه من مصادر متعددة، مثلا يقال (استجمع السيل) عندما يتجمع من مواضيع مختلفة، وعندما نقول (جمعت الشيء) فهو يعني أنني أحضرته من عدة مواقع، عندما يتجمع الناس، فإنهم يلتقون من أماكن متنوعة. (ينظر: ابن منظور، 1414هـ، 53/8).

واصطلاحا: يقصد به علاقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع، ويشمل الأنظمة والقيم والمعايير التي تنظم هذه العلاقات، كما يوضح الظواهر والنشاطات الناتجة عن التعايش والتعاون بين الأفراد، مما يسهم في ضبط أنماط اجتماعية فريدة تؤثر على سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام (ينظر: د. عصام، 2016، 17).

ويبدو للباحث من خلال تعريف الاجتماع، أنه علم الذي يهتم بالعلاقة والتواصل بين الأفراد والجماعات، ويتضمن القيم والمعايير التي ترتب هذه العلاقة، ومن خلال ذلك العلم تنظم أنماط اجتماعية، التي سيؤثر بشكل عام على أفعال وسلوك الأفراد في المجتمع.

وتعريف الأمن الاجتماعي مركبا فقد عرفه العلماء بتعاريف متعددة، منها:

1- هو الشعور بالطمأنينة الذي يزيل الخوف والقلق عن الإنسان، سواء كان فردا أو جماعة، في جميع مجالات الحياة الدنيوية والأخروية (ينظر: عمارة، 1998، 12).

2- وبمعناه العام أنه: يركز الأمن الاجتماعي على تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الأفراد، مما يساعدهم على الشعور بالاستقلال وعدم الحاجة، وتشتمل هذه الخدمات على: التعليم، والثقافة، والدعم الاجتماعي، والتأمينات الاجتماعية، والمساعدة المالية، والهدف من ذلك هو تحقيق الرفاهية الشخصية، وبالتالي يسهم في الحد من الجريمة والسلوكيات المنحرفة (ينظر: الكيلاني، 2012، 9).

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية

1- البعد العقائدي:

تعمل العقيدة السليمة على توجيه الفرد أولا، ثم المجتمع نحو الخير والفضيلة، وتساعد في القضاء على الشر والرذيلة، وبهذا يصبح المواطن نموذجا يجسد قيم الدين الصحيح، ومن هنا ينطلق هذا الفرد نحو العمل الإيجابي، مستثمر مواهبه في الخير الذي يعود عليه بالنفع أولا، ثم يسهم في ترقى وازدهار مجتمعه، وفي النهاية يعود بالنفع على البشرية من خلال تحقيق الأمن والسلام، وبفضل أثر العقيدة على الحياة الناس، يتمتع المجتمع بحالة من الأمن الاجتماعي، ولكن عندما ترعزت العقيدة في حياة المجتمع المسلم، تراجع مستوى الأمان وانهارت منظومة السلام، مما أدى إلى ظهور الفتن والإرهاب والتطرف، ونتيجة لذلك هي تحول حالة المجتمع إلى خوف واضطراب وقلق (الطار: 2020، 28).

وقال ﷺ: **«سَمَحَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَنَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ»** ٨٢ سجي سجح سورة الأنعام: الآية تحججهم سحج. والذين يخلصون العبادة لله وحده لا شريك له، ولم يشركوا به شيئا، هم الأمنون يوم القيامة، المهندون في الدنيا والآخرة، والإيمان له أثر عظيم على الأمن الاجتماعي،

حيث إن انتشار الإيمان في المجتمع يجعل أفراده متحابين ومتراحمين، فيتجنبون الظلم، والعدوان، والخيانة، مما يؤدي إلى مجتمع مستقر وآمن (ينظر: ابن كثير، 1998، 3/ 263).

وقال رسول الله -ﷺ: ((من أصبح معافى في بدنه آمناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)) (الترمذي، سنن، 4/ 168، أبواب الزهد، باب ما جاء في الزهادة في الدنيا، رقم الحديث: 2346)

يوضح الحديث أن الإنسان عندما يشعر بالأمان لنفسه ولأسرته، ويكون بصحة جيدة، ويستطيع تأمين غذائه اليومي، فإنه بذلك يحقق الأمن الاجتماعي ويعيش سعيداً في حياته، والمجتمع الذي يوفر هذه الأساسيات لأفراده يكون مجتمع مستقر، خالياً من الفوضى، ويعتمد على التكافل والتعاون بين أفرادهِ (ينظر: المباركفوري، 9/7).

وللعقيدة تأثير أساسي في تشكيل المجتمع، وأفراده، فاستقامة الأفراد تؤثر استقامة المجتمع كاملاً، و انحرافهم يؤدي إلى تفكك وضعف المجتمع، لذلك يجب تربية الأفراد على عقيدة صحيحة لتسهم في بناء مجتمع متكامل ومتوازن، ولا يمكن فصل العقيدة عن تأثيرها الاجتماعي، لأن أي انحراف ينعكس سلباً على الأمن الاجتماعي، ولذلك يتبين بضرورة تصحيح المفاهيم وتعزيز المبادئ السليمة، لضمان تطور المجتمع واستقراره على أسس القيمة (ينظر: ملكاوي، ١٩٨٥، 43).

2- البعد الأخلاقي:

إن الأخلاق في الإسلام تحتل مكانة عظيمة، وتتمتع بمقام رفيع، حيث وصلت إلى درجة من الأهمية والكمال تجعلها جزءاً أساسياً من العقائد التي وردت في القرآن الكريم، وتعتبر الأخلاق واحدة من الأصول الأربعة التي يقوم عليها دين الإسلام، إلى جانب (الإيمان والعبادات والمعاملات)، وقد وردت الآيات عديدة متعلقة بالأخلاق، منها:

1- قال الله -ﷻ: **سَمِيعٌ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** سجى سجسورة التوبة: الآية جمحتحجسجسج.

يدل الآية الكريمة على أن يكون المؤمن صادقاً، ويكون مع الصادقين.

2- قال الله -ﷻ: **سَمِيعٌ وَالْكَافِرِينَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** سجى سجسورة آل عمران: من الآية تخمتحمتحجسجسج. أن الآية الكريمة يدل على من الصفات المؤمن الصادق أنه يكظم غيظه، ولا يقتصر على ذلك، بل يبلغ درجة العفو عمن ظلمه، وهو من باب الإحسان، لأن الله -ﷻ- يحب المحسنين.

3- قال الله -ﷻ: **سَمِيعٌ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** سجى سجسورة النساء: من الآية جمحتحمتحجسجسج. من الصفات المؤمن الصادق أداء الأمانة، وعدم الخيانة فيها، وإذا حكم بين الناس، لا يحكم إلا بالعدل.

4- قال الله -ﷻ: **سَمِيعٌ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا** سجى سجسورة الإسراء: الآية تخمتحمتحجسجسج. يدل الآية الكريمة أن من صفات المؤمن أن يكون متواضعاً، يمشي على الأرض هوناً، لا مرحاً متكبراً، ولا يكون معجباً بنفسه.

5- قال الله -ﷻ: **سَمِيعٌ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** سجى سجسورة القلم: الآية تخمتحمتحجسجسج. أرسل الله -ﷻ- نبيه ليكون رحمة للعالمين، ولا رحمة خاص بالمؤمنين أو بفئة محدودة، بل رحمة شامل للإنس، والجن، وسائر العالمين، ويجب على المؤمنين أن تزينوا بصفته -ﷻ- ليكون رحمة لمن حولهم، حتى ينالوا الثواب من الله -ﷻ-.

وهذا يعد دليلاً واضحاً وبراهين ساطعة على علو مكانته في الدين الإسلامي الحنيف (ينظر: د. ماجدة، 2022، 107).

ويرى الباحث لا يكمن العيش في المجتمع بسلام وأمان دون وجود قيم الأخلاق الرفيعة، لأن الأخلاق هو رابط المتين في العلاقات بين الأفراد، وأما الهلاك والضعف والدمار في المجتمع، فسببها انتشار الخلق الفاسدة بين الأفراد، مما يؤدي إلى تراجع وعدم تقدمه.

وقال الله-ﷻ:-: **سَمَحَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ** ١٧ سجى سجسورة
هُود: الآية تمتحجحتجسجج.

والله-ﷻ- لا يهلك أي القرى بمجرد ظلمهم بالكفر والشكر، ما داموا أنهم مصلحون بينهم في إعطاء الحقوق، ولكن إذا اجتمع الفساد مع الكفر، كان ذلك سبب الهلاك، كما أهلك الله قوم شعيب-عليه السلام- بسبب الكيل والميزان، وقوم لوط-عليه السلام- بسبب إتيان الرجال شهوة، ويتبين أن المعاصي والفساد يقرب العذاب الاستئصال في الدنيا، بينما يكون العذاب الشريك أشد في الآخرة، ويبرز أثر الأخلاق في تحقيق الأمن الاجتماعي، حيث إن انتشار الفساد يهدد استقرار المجتمعات ويعجل بعقوبتها (ينظر: القرطبي، 1964، 9/ 114).

الأمن الاجتماعي هو ثمرة لحسن الخلق، حيث يسهم في حسن الخلق في تعزيز التآلف والمحبة بين الأفراد، بينما يسبب سوء الخلق إلى التباغض والتحاسد، ومن خلال التأمل في مصائر الأمم السابقة، يتضح أن الفساد والانحلال الأخلاقي كانا السبب وراء فنائها، وإنه تساهم في بناء المجتمعات وضمان استقرارها، والتاريخ يثبت أن المجتمعات التي ازدهرت وتفتحت قامت على أسس أخلاقية سليمة، بينما كان انتشار الظلم والفساد الأخلاقي دائماً مقدمة لانهايار الحضارات (ينظر: د. أسماء، 2021، 1183).

والأخلاق يعتبر من وسائل أساسية لإصلاح، وتنظيم الحياة في المجتمع بين الأفراد، فالهدف الأساسي من التشريع هو الحفاظ على نظام الأمة والضمان في استمرار صلاحها، وذلك من خلال تحسين العنصر الأساسي فيها، وهو الإنسان، وتهدف الشريعة الإسلامية بشكل أساسي إلى الإصلاح والقضاء على الفساد، وقد ربط الإسلام صلاح المجتمع بصلاح أفرادها؛ لذا بدأ بإصلاح العقيدة، ثم عمل على تزكية النفس وتنقية الباطن، مما يدفع الأفراد -بلا شك- إلى القيام بالأعمال الصالحة، وهو ما يعزز الأمن والاستقرار في المجتمع (ينظر: ابن عاشور، ٢٠٠٤، 2/ 562).

ويعمل الأخلاق على تنظيم الحياة بشكل عملي، وذلك يسهم في تحقيق التعايش الإيجابي مع الآخرين، بشرا كان أو أي كائن آخر، وهذا السلوك الإنساني يتحدد بناء على مكانة الفرد في الكون والمسؤوليات التي يجب عليه الوفاء بها، بالإضافة إلى الأهداف التي وضعها خالقه له في هذه الحياة، وإن النظام الأخلاقي لا يعتبر مجرد جزء من النظام الإسلامي العام، بل هو جوهر الإسلام وروحه التي تنبض في جميع جوانبه، وبصفة عامة، يعتمد النظام الإسلامي على فلسفة أخلاقية كأحد أسس بنيانه (ينظر: يالجن، ١٩٩٢، 47).

وأسس الإسلام القيم الأخلاقية للمجتمع المسلم، مما يسهم في تحقيق السلام والأمن ونشر المحبة، فقد فرض على أفرادها الالتزام بحقوق الله بشكل كامل، وكذلك حقوق الآخرين، كما دعاهم إلى معاملة الناس بالطريقة التي يفضلون أن يعاملوا بها، والتسامح معهم فيما يحبون أن يعفوا عنه، وأن يتعاملوا معهم كما يتعاملون مع أنفسهم (ينظر: د. أسماء، 2021، 1189).

والنبي -ﷺ- يرشد الأمة إلى طريق يثمر تحقيق الأمن والسلام للمجتمع، حيث قال-ﷺ- ((لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى ههنا - وأشار إلى صدره - بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه)) (البخاري، 19/8، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير، رقم الحديث: 6064).

وإنه -ﷺ- يهدي الناس إلى مجموعة من الأخلاق الرفيعة، التي يساعد في تعزيز وحدة المسلمين، وتربطهم، ويرشد الناس كي يبتعدوا من السلوكيات التي تسبب في التفرقة والعداوة، ويؤكد على قيم الأمانة والعدالة الاجتماعي، وينهي عن الحسد والبغضاء والتقاطع التي يؤثر على التآلف بين المسلمين، ويتبين من خلال الحديث أن الظلم والخيانة والاحتقار حرام لا بد من ابتعاد عنه، ويجب احتفاظ الحقوق التي يضمن الاستقرار في المجتمع، ويحرم الدم والمال والعرض ويحمي حياة الإنسان وكرامته، مما يسهم في تحقيق الأمن والسلام في المجتمع الإسلامي (ينظر: العسقلاني، ١٣٩٠هـ، 10/ 483-484-485).

فإن الشريعة الإسلامية فيه العلاج لكل مشكلات وقضايا تطرأ في واقع الأمة، والمشكلات التي يواجه الاقتصاد فيعالجها الشريعة الإسلامية علاجاً ربانياً متميزاً عن كل نتاج بشري في هذا الميدان، والعلاج فيه الدقة والعمق والشمول والعدالة، ولا يصل الخلق إلى ذلك الدواء: قديماً وحديثاً ومستقبلاً (ينظر: يواندا كوسوما، 2013، 1).

ومن عوامل التي تؤثر على الأمن الاجتماعي هو الفقر الذي مرتبط بشكل مباشر بالفساد فتؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع وتطوره، ويكون الفقر دافعاً رئيسياً لانتشار الفساد، حيث يلجأ الأفراد إلى تصرفات وسلوك غير قانونية بسبب الضغوط الاقتصادية، ويسهم الفساد الإداري والمالي في استنزاف الموارد وإضعاف المؤسسات، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر وزيادة معاناة المجتمع (ينظر: حسن طبرة، 2013، 9).

وكذلك تعتبر البطالة خطراً مباشراً على الأمن الاجتماعي، إذ تؤدي إلى زيادة الفقر والجريمة والتطرف، مما يهدد أمن المجتمع، وإن ضعف المؤسسات وغياب آليات فعالة للتعامل مع هذه القضية يسهمان في تفاقم المشكلة، مما يجعل الشباب معرضة للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة، ومن الضروري تبني إصلاحات اقتصادية حقيقية وتعزيز القطاعات القادرة على توفير فرص العمل، لضمان مجتمع أكثر استقراراً وأماناً (ينظر: البديري، 2015، 740).

ويرى الباحث أن البعد الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على الأمن الاجتماعي، حيث إن الاستقرار الاقتصادي يساعد في الوصول على تقليل الفقر والجريمة، -وفي المقابل- تؤدي الأزمات الاقتصادية -البطالة والفقر والتوترات الاجتماعية- إلى التهديد الأمن الاجتماعي.

ومن الوسائل التي تتبعها الشريعة الإسلامية في تحقيق استقرار اقتصاد لوصول إلى الأمن الاجتماعي:

1- الزكاة: هي من وسائل الأساسي التي يتسمك بها الإسلام في مواجه الفقر والبطالة، حيث يمكن في مساهمة الأفراد العاطلين عن العمل اقتصادي، ويساعد الفقراء وزيادة قوة الإنتاج، وتلعب الزكاة في تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويساعد في إزالة مشاعر الحقد والتوتر في المجتمع، وتقديم الزكاة في أماكنها الصحيحة يضمن بيئة مستقرة وآمنة، ومنعها يتسبب عن تفاقم المشكلات الاجتماعية، مما قد يهدد السلم والأمن الاجتماعي (ينظر: محمود شلبي، 2024، 1285-1287).

2- الوقف: وهذا أحد مظاهر التكافل الاجتماعي في الإسلام، وتعتبر الأكثر دوراً في بناء التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يستخدم في مساعدة الفقراء، توفير الخدمات، وتمويل المشاريع الخيرية، ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع، وأن الإسلام حث في توفير عدد من المشاريع الوقفية التي أسهمت في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية والصحية والخدمات، التي ساعدت في نشر قيم التعاون والمحبة؛ والمجتمع بحاجة إلى إعادة توفير عدد من مشاريع الوقفية للاستمرارية في تحقيق التطور والرفاهية المجتمع، والوقف هو استثمار دائم يعزز الأمن الاجتماعي (الجبوري، 2015، 922).

3- تحريم الربا: إن انتشار الربا يؤدي إلى تدفق الأموال -بشكل مستمر- من الفقراء إلى الأغنياء، مما يزيد من ثراء الأغنياء من خلال الفوائد الربوية، بينما يزداد الفقراء فقراً نتيجة ما يدفعونه من فوائد، وهذا الأمر يسهم في انقطاع روابط المحبة والرحمة بين الناس، ويؤدي بدلاً من ذلك إلى نشوء العداوة والبغضاء والحقد والحسد، بالإضافة إلى المشاحنات والخصومات، مما يعزز الفوارق الطبقة في المجتمع، ويؤدي كل ذلك إلى اضطراب وإخلال في الأمن الاجتماعي، ولذلك حرم الإسلام الربا لما يترتب عليه من المظالم التي تشمل أضراراً أخلاقية واقتصادية (ينظر: د. شبيب، 2016، 166).

ومن خلال ما سبق يستنتج الباحث أن الإسلام يحث الإنسان على كسب الحلال، حيث من خلاله يوفر عيشاً طيباً مما يسهم في تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، والكسب الحلال يعزز الأمن الاجتماعي بشكل كبير عبر تقليل الفقر والبطالة، والحفاظ على العدالة والتكافل الاجتماعي، وبالتالي يقلل من الجرائم والفساد، ويمنع السلوك الخاطئ، كما يشعر الإنسان بالطمأنينة ويقوي الروابط الأسرية والاجتماعية، مما ينعكس بشكل إيجابي على الأمن الاجتماعي بشكل عام.

4- البعد القانوني والعدلي:

يرى الباحث أنه من الواجب الحفاظ على أمن المجتمع وحمايته، نظرا لأهميته في تحقيق المصالح العامة، وينبغي منع أي تصرف يضر مصالح المجتمع، بينما يجب تبني وتعزيز كل ما يعود بالنفع له، من هذا المنطلق، تعتبر العقوبات والحدود وسيلة لضمان استقرار المجتمع وردع الظلم والعدوان، مع التأكيد على ضرورة تحقيق العدل وإنصاف الضعفاء والمظلومين.

ومن الأهداف التي شرعت إقامة العقوبة والحدود هي:

1- حفاظ على مصالح العامة: لا شك أن العقوبة وضعت لحماية مصالح الأفراد، والمصالح التي أقرها الإسلام من خلال فرض العقاب على الاعتداء عليها تشمل الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال، والتي يجب الحفاظ عليها، إذ لا يمكن للحياة أن تستمر بدونها (ينظر: إبراهيم عطايا، 2022، 9).

والعقوبات والحدود إنما شرعت لحماية المصالح العامة، ويمنع الناس من الإضرار بمصالح الآخرين، الذي يعود بالنفع على مصالحتهم الشخصية، وسبب تشريع تلك العقوبة إنما هو تحقيق المصالح العامة بأفضل شكل، ومن خلاله يجري أمور المجتمع وفق نظام يحقق العدالة العامة ويضمن حقوق كل الأفراد (ينظر: الشاطبي، ١٩٩٧، 320/2).

2- ردع المجرم من الجريمة: من خلال تطبيق نظام الجنائي الإسلامي، ويضمن حقوق العباد، ويحفظ على الحقوق العامة، ويحقق مصالح المجتمع وأمنه، وهو وسيلة لتحقيق العدل وردع الظلم، يسهم في استقرار الحياة الاجتماعية، ويثمر الحدود والعقوبات للمجتمع الأمن والاستقامة، ويحفظ المجتمع من الفوضى والانحراف (ينظر: القاضي أبو يعلى، ٢٠٠٠، 27).

3- تحقيق العدالة: الذي يحق الاحترام الكامل هو حياة الإنسان وممتلكاته، وأعراضه، وأمانته؛ لذلك شرعت الإسلام مجموعة من عقوبات والقصاص لتحقيق العدالة في المجتمع، وإن تعزيز الأمن، والعيش في أمان واستقرار، يعد من الضروريات الأساسية في المجتمع، وأما ترك الإنسان الذي يواجه ظروفًا صعبة، دون أي حماية أو رعاية، يعد ظلماً، فهو انتهاكاً لحقوقه، وهذا يؤدي إلى تشجيع على ارتكاب الجرائم والمعاصي (ينظر: التميمي، 2020، 7).

4- تطهير وإصلاح المجرم: إقامة وتطبيق الحدود في المجتمع تعد لضرورة شرعية، لما لها دور في حفظ على الأمن والاستقرار، لأنها وسيلة لتحقيق العدالة، أما تركها، يؤدي انتشار فاسد والفوضى، واختلال في الأمن الاجتماعي، والعقوبات والتي شرعت في الإسلام تهدف إلى تذهيب النفوس وصيانة المجتمع من الجرائم، والذي يطبق ذلك إنما مثله كمثل الوالد الذي يؤدب ابنه أو الطبيب الذي يعالج مريضه رغم صعوبات، وعندما يكون تطبيق الحدود نابعاً من الرغبة في إصلاح المجتمع وابتغاء مرضاة الله، يسود الأمن وتترسخ العدالة، مما يسهم في استقرار المجتمع وزيادة ثقة أفراد في نظام العدالة (ينظر: ابن تيمية، 1997، 182/28).

5- البعد الاجتماعي:

يرى الباحث أن البعد الاجتماعي من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الآمنة والسليمة، وينادي الإسلام المجتمع إلى تمسك بقيم التعاون، والتكافل، والعدل، والإحسان، وتعزيز العلاقات الأسرية، مما يؤدي إلى تعزيز الأمن الاجتماعي، وفي حال تطبيق القيم الإسلامية في العلاقات الاجتماعية، يتم تحقيق التماسك الاجتماعي وبناء مجتمع يحمل قيم الرحمة والاحترام المتبادل، وبالتالي، تقل الفتن والجرائم، ويصبح المجتمع أكثر أماناً وسلاماً للأفراد. ومن أبرز هذه الأبعاد ما يلي:

1- العدالة والتكافل الاجتماعي: يعتبر العدل وكذا التكافل الاجتماعي من الأركان الرئيسية لبناء مجتمعات الآمنة، فالعدالة الاجتماعية تضمن طبقات الفرض والحقوق الواصلة للطرفين؛ لأنه يقلل الفجوة الطبقيّة ويحقق الاستقرار، وبالمقابل يعتبر التكافل الاجتماعي جانب عملي للعدل، من خلال تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع؛ فمن أثره أنه تحصن المجتمع من الفقر والجريمة ويقوي شعوراً بالانتماء والمسؤولية، وكل ذلك يؤدي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع (ينظر: وليد، 2018، 279، و أبو بكر موفق، 2020، 175).

2- تعزيز الاستقرار الأسري: تعتبر الأسرة الأساس الذي يبنى عليه نسيج المجتمع، فكلما كانت الأسرة متماسكة وقوية ومستقرة، كان المجتمع كذلك، وعلى العكس، فإن ضعف الأسرة يؤثر سلباً على المجتمع،

وكما تعد الأسرة نقطة البداية نحو تحقيق السعادة والنمو والتقدم والاستقرار في المجتمعات، حيث تسهم في تربية الشباب الصالحين الذين يسهمون في بناء حضارتها بجهودهم، وتخرج القادة والمصلحين الذين يحملون راية نهضتها وازدهارها (ينظر: د. فكيه، 2019، 479).

3- نشر ثقافة التسامح والسلم الاجتماعي: والتسامح من أسباب رئيسي لبناء مجتمع مكون من الوحدة الوطنية، من خلاله يجمع كل الفئات المختلفة الثقافية والاجتماعية تحت مظلة الواحدة، مبنية على الاحترام، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المجتمع، لأن المجتمع الذي يبني على التسامح أكثر تقدماً وازدهاراً من غيره، وتربية الأفراد المجتمع بأخص الأجيال الجديدة يسهم في بناء مستقبل مشرق أكثر استقراراً وأماناً (نظر: محمد شلش، 2021، 308).

وفي النهاية، يرى الباحث البعد الاجتماعي يلعب دوراً أساسياً لبناء المجتمع وزيادة مستوى الأمان والاستقرار فيه، فبهذا يكون المجتمع متقدماً وقوياً وموحداً، وكل هذا يؤدي إلى تقليل الجرائم وزيادة الطمأنينة، كما أن القيم الاجتماعية هي حاجة ملحة للمجتمع إذ توفر الأمان وترتقي بالمستوى المعيشي لكل فرد فيه.

المبحث الثاني: دور الأمن الاجتماعي في ترسيخ القيم التربوية

يتناول هذا المبحث دور الأمن الاجتماعي في ترسيخ القيم التربوية، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين: المطلب الأول يركز على الأمن الاجتماعي كعنصر أساسي في تحقيق الاستقرار المجتمعي، والمطلب الثاني يتحدث عن العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية والتربوية.

المطلب الأول: الأمن الاجتماعي كعنصر أساسي في تحقيق الاستقرار المجتمعي

يرى الباحث أن الأمن الاجتماعي من أهم الركائز التي تؤثر على استقرار المجتمع، حيث إنه من العوامل الأساسية لحفظ الوجود الإنساني، وكما أنه يسهم في بقاء المجتمع متين، ويعزز نموه وازدهاره، ويحقق استقراره، فلا يتحقق الطمأنينة والرفاهية، ولا يمكن التغلب على الأمراض الاجتماعية والجهل بدونه، لذلك؛ لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي ليتمكن المجتمع من تحقيق الأمن السياسي والأمن الاقتصادي.

الأمن الاجتماعي يساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي بعدة طرق منها:

1- تعزيز الترابط الاجتماعي:

الأمن الاجتماعي يؤثر في تعزيز الترابط بين أفراد المجتمع، حيث يحمي الحقوق والمصالح المشروعة لجميع فئاته، مما يجعل كل فرد في المجتمع يشعر بأن مصالحهم مضمونة، ولا يقتصر هذا الضمان على القوانين فقط، بل يشمل أيضاً التعاملات الاجتماعية، كما أنه يسهم في تعزيز التماسك والتعاطف بين الأفراد، مما يؤدي إلى نشوء ترابط قوي بينهم، ويزيد شعوراً بالانتماء لوطنهم ومجتمعهم، وفي ظله، يصبح الأفراد أكثر تعاوناً مع بعض، ويساهمون في تعزيز الإنتاج والإبداع والابتكار في المجتمع، وبه يمكنهم إيجاد الحلول لعدد من المشاكل في المجتمع، وكل ذلك تعني تحسين نوعية الحياة والتنمية والازدهار من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وكما يعزز القيم الطمأنينة لدى بعض، ويكون العيش بين كل الفئات بالتكافل والمحبة، ويعمل أيضاً إلى الحد من الصراعات بين الناس في المجتمع، وإن تحقيق الأمن الاجتماعي يعمل على لتحقيق إيجاد بيئة مستقرة، مما يجعل الأفراد أكثر اندماجاً اجتماعياً، بالإضافة إلى ذلك، أن الأمن الاجتماعي يقوم في ترسيخ المعتقدات الأخلاقية من التسامح والاحترام بين المجموعات المختلفة، وفي الوقت يحقق ذلك الأمن، يكون العلاقات الاجتماعية أكثر إيجابية، ويسهم في تقدم الاقتصادي والثقافي ككل (ينظر: الجوير، 2024، 17).

والأمن الاجتماعي يسهم في بناء علاقات المجتمعات على مبدأ التعاون على البر والتقوى، وهو مبدأ دعت إليه الشريعة الإسلامية، لكي تقوم علاقاتهم على التعاون والأخوة والعدل والإنصاف ومراعاة الحقوق، مما يمكنهم من عيش حياة بالسعادة الحقيقية، والأمن الكامل، والأمن الروحي، والجسدي، وكما يمنهم من ارتكاب الظلم على الآخرين وانتهاك حقوقهم وحررياتهم، فإن التهاون في حقوق الآخرين وعدم الالتزام بهذه الأوامر، سيؤدي إلى شقاء في الدنيا ولآخرة (ينظر: السلطاني، 174، 2012-175).

ومن وجهة نظر الباحث، أن الأمن الاجتماعي يلعب دوراً أساسياً في تحقيق الترابط المجتمعي، إذ أنه يوفر حماية حقوق ومصالح جميع الفئات الاجتماعية، فيزيد الانتماء والتماسك الاجتماعي ويقلل الصراع، يزيد من مستويات التعاون والإبداع، مما ينعكس إيجاباً على حياة الناس ويدفع من ناحية أخرى لتحقيق التنمية والرخاء على المستويين الاجتماع في الدولة، وكما يعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية كالتمساح والاحترام، التي تجعل العلاقات الاجتماعية أكثر إيجابية وتدعم ترقى وتطور الثقافي والاقتصادي للمجتمع.

2- دعم التنمية الاقتصادية:

يتجلى الأثر العميق للأمن الاجتماعي من ناحية استقراره المجتمعي، خصوصاً من جهة اقتصادية، فمن خلال استقرار الأمن في مجتمع ما، له أثر إيجابي على الاقتصاد، حيث يقوم بتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تحسين إحراز الأمن الغذائي، والصحي، والبيئي، وكذا الاستخدام الرشيد للموارد والثروات، ويقوم الأمن الاجتماعي بالمساعدة في خلق التعليم، ومحاربة الفقر، وكل هذا يرتبط بالتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والعدالة، في توزيع الدخل والثروات، وضمان نماء المجتمع إلى مدى الطويل، وعنصر الأساسي لتحقيق تنمية اقتصادية هو الأمن الاجتماعي، حيث أنه يساعد في تكوين ظروف ملائمة لنمو النشاط الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، ولا يوجد أمن اقتصادي من دون توفر تنمية شاملة لاستهلاك الموارد الطبيعية بكفاءة، وفيها يتحقق رأس المال اللازمة، وكذلك يعمل في خلق فرص عمل ليضع حد من البطالة والفقر، ولا يحقق تنمية المستدامة يشترك فيه المجتمع دون التخطيط السليم للاقتصاد، وأعد له الأهداف المعلومة اللازمة التي تتلاءم مع قدراته، وأصبحت التنمية البشرية من العناصر المهمة إذ إن تحسين التعليم وتقديم الخدمات الصحية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي، في هذا السياق، من الواضح أن الضمان الاجتماعي يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية خلال فترات تقليل الصراعات واستقبال المواطنين المستعدين للمشاركة بنشاط، مما يخلق الأساس للاستقرار الاقتصادي وازدهار المجتمع (ينظر: هشام ، 2023 ، 1181-1210)، توجد العلاقة وثيقة بين الأمن الاجتماعي وتنمية الاقتصادية، فإذا وجد التهديدات على الأمن الاجتماعي سيؤثر على نواحي الغذاء، والصحة، والتعليم، والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية، وهذه المجالات بدورها تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهو ما يمثل مشكلة ثنائية ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية (ينظر: زين الدين، 2014 ، 3).

يبدو للباحث من خلال ما سبق، أن الأمن الاجتماعي يلعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية نظراً لأنه يساهم في تحقيق استقرار بيئي يحتاج لازدهار النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل والاستخدام الجيد للموارد، وكما أن زيادة الإنفاق على التعليم والصحة ينتج عائدات إنتاجية أعلى مما يفيد النمو الاقتصادي، والأمن الاجتماعي يجذب الاستثمارات في خارج البلاد، ويؤثر في تخفيف النزاعات، وفي النهاية، يحدث استقرار اقتصادي فيدفع المجتمع للازدهار.

3- ترسيخ القيم الأخلاقية والتربوية:

يعد الأمن الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرخاء، إذ يساعد على تعزيز القيم الأخلاقية والتعليم لدى الفرد، فعندما يسود الأمن الاجتماعي، يشعر الأفراد بالأمن والاستقرار، مما يساعد على غرس المبادئ الأخلاقية والسلوك الإيجابي في نفوسهم، من سن مبكرة يبدأ هذا التأثير، من الأسرة باعتبارها المركز الأول الذي يقوم عليه المجتمع، ويستمر من عبر المؤسسات التعليمية والتربوية التي تعمل على تعزيز هذه القيم وتنميتها، ويرتبط الأمن الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بالتربية التي يتلقاها الفرد في محيطه الأسري، حيث تعتبر الأسرة اللبنة الأولى التي تبنى عليها القيم الأخلاقية والتربوية، وكلما زاد فهم الأسرة لدورها في تربية الأبناء على المبادئ الصحيحة، كلما زادت احتمالية خلق مجتمع مستقر وآمن ومتماسك، وعندما يفهم الأفراد أهمية المسؤولية الاجتماعية، وأخلاقيات التعامل مع الآخرين، واحترام القوانين والعادات والتقاليد، تكون لديهم القدرة على الاندماج في المجتمع بشكل إيجابي، وبالتالي، تقليل السلوك المنحرف وزيادة الاستقرار الاجتماعي (ينظر: حواصة جمال، 2018 ، 140).

الأمن الاجتماعي يخلق بيئة مستقرة تعزز نقل المبادئ السليمة، والتعليم من عوامل الأساسية له دور أساسي في تشكيل الفكر والشعور، وتعزيز قيمة النقد، والتحليل، والإبداع، والمناقشة، وكل ذلك من أجل بناء الهوية الوطنية، وتعزيز الشعور بالانتماء، وتقليص المسافة الثقافية، ودون الأمن الاجتماعي لا يمكن بناء المؤسسات التعليمية، التي تهدف إلى نشر الأخلاق والمعرفة من خلال تعزيز القيم الثقافية والهوية الوطنية، وفي حين تستقر بيئة آمنة للمؤسسات، يكون قادرة على تحقيق أهدافها التعليمية، ومن خلاله يسهم في بناء الجيل الذي يمكنه المساهمة في بناء المجتمع، وإن الأمن الاجتماعي لا يقتصر على ضمان الحماية من المخاطر، ولكن يتضمن أيضا توفير بيئة ثقافية وتعليمية معززة للقيم الأخلاقية والوعي المجتمعي، وهو ما يتطلب توفير الطابع النافع من خلال الاستفادة المستمرة التي يمكن أن تكون الأساس في التوازن المتوازن على المدى الطويل (ينظر: محمد، 2021، 95).

4- تحقيق العدالة الاجتماعية:

يعد الأمن الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية للاستقرار المجتمعي، إذ يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي أحد المبادئ الإسلامية الأساسية ومن خلالها يتم بناء المجتمع السليم، فالعدل هو الأساس لقيام المجتمع، فهو متصل بالأنظمة الإدارية، والحكم، والاقتصاد، والتربية، والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي، فإن وجود العدل الاجتماعي يعمل على توفير أمن واستقرار، ويعزز من التفاعل بين الأفراد، ويسهم في الحد من النزاعات والاضطرابات، أما غياب العدل الاجتماعية فيؤثر سلبا على توزيع الميزانية العامة للمؤسسة الوطنية، ويحاول الوصول إلى معالجات وطنية فعالة، كما يغلق الفجوة الاقتصادية الاجتماعية، وتتميز عدالة الإسلام بأنها تتجاوز تلك الإشكاليات من خلال العوامل مثل: الزكاة، والتكافل الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، والتي تساعد في إدماج جميع الفئات، والأمن الاجتماعي يقوم بضبط التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بضمان حد الكفاية لكل فرد، ويوجه سلوك المجتمع لمنع الاحتكار، لما فيه من القوانين والحدود لحفاظ على الأمن، إن غياب الأمن الاجتماعي يؤدي إلى ضياع الحقوق، وتوسيع الفجوة الاجتماعية، ويصعب توزيع الموارد بشكل عادل، وهذا يضعف فرص الرفاهية والازدهار، ولهذا المجتمع الإسلامي يسعى إلى خدمة أفراد من خلال مبادئ الأساسية مثل: العدل، والتكافل، والاستقرار (ينظر: بوسرسوب، 2023، 83-84).

وفي النهاية، يتضح للباحث أن الأمن الاجتماعي يعد أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والمجتمع، مما يعزز الاطمئنان والرخاء، كما يزيد القيم الأخلاقية والتعليم، وعندما يسود الأمن الاجتماعي، يحقق الشعور الفرد بالاستقرار والأمان، مما يسهل غرس القيم الأخلاقية الخاصة والسلوك الإيجابي، بدءا من الأسرة التي تعد اللبنة الأولى في بناء المجتمع، ومرورا بالمؤسسات التعليمية التي يتواصل تعزيز هذه القيم، وتنتج العلاقة الأمن الاجتماعي بالتربية الأسرية، يعتبر ذلك بشكل المباشر على الفرد، فعندما تدرك الأسرة دورها في تربية أبنائها على للمبادئ الصحيحة، فإن ذلك يسهم في بناء مجتمع مستقر وآمن، ويمكن هذا الوعي الأفراد من الاندماج الإيجابي في المجتمع، مما يسهم ذلك بشكل كبير في الحد من السلبات، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، والأمن الاجتماعي لا يقتصر على حماية الإنسان من المخاطر فحسب، وإنما يسعى كذلك من أجل توفير البيئة التعليمية والثقافية المحيطة التي تعزز القيم، ويغرس القيم مختلفة في المجتمع من نشر القيم التربوية الإيجابية مثل الاحترام، والتسامح، والانضباط، مما يقلل من السلوكيات العدوانية والإجرامية، وكذلك به تنتشر العدالة الاجتماعية حيث يركز على يقلل الفجوة بين الطبقات المجتمع، وينتشر السعادة والرفاهية للمجتمع.

وكذلك، يتبين للباحث أن الحفاظ على الأمن الاجتماعي أمر ضروري، لما فيه تأثير إيجابي على المجتمع، حيث يسهم في تحقيق الاستقرار والطمأنينة، ونظرا للتحديات التي يواجهها المجتمع، لابد من التمسك بوسائل فعالة لمواجهتها، ففي الأسرة، يجب غرس القيم الأخلاقية والتربوية، كما أن للمؤسسات التعليمية دورا فعالا في تعزيز وعي الأفراد والمجتمع، ومن الضروري أيضا وضع القوانين للحد من الانتهاكات التي تمس حقوق الآخرين، إذ يسهم وعي المجتمع في تقليص الفجوة الاقتصادية، مما يؤدي ذلك للاستقرار المجتمعي، بالإضافة إلى ذلك، تلعب الأجهزة الأمنية والاجتماعية دورا أساسيا في استقرار المجتمع، حيث يحتاج الأفراد إلى جهودهم في بسط الأمان ولتوجيههم نحو الإصلاح، كما يمكن تحقيق

الأمن الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل للأفراد ودعم مشاريع الاقتصادية، فبهذه الوسائل يقوي المجتمع، ويتحقق فيه العدل والاستقرار.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية والتربوية

يرى الباحث أن العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم الإنسانية والتربوية علاقة وثيقة ومتراصة، حيث يعد كلا منهما دعامة للآخر، فلتحقيق الأمن الاجتماعي لا بد من وجود قيم راسخة في المجتمع، مثل العفو، والمواخاة، والأمانة، والعدالة، وغيرهم، وهم قيم تغرس في الأفراد من خلال المؤسسات التربوية والدينية والثقافية.

إن القيم هي الأساس التي تنظم علاقات الأفراد والمجتمع، مما توجه سلوك الأفراد نحو تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وهي الركيزة المجتمع الذي تقوم عليه الحضارة، وبها تثبت أو تزول الأمم والمجتمعات، والقرآن الكريم ذكر القيمة من خلال ذكره لمصير الأمم فيها، وفي قوله -ﷺ-: **سَمَحَ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ** ١٢ سَجَى سَجَسُورَةَ النحل: الآية تحجج تحجج سحج، ومن ذلك يتبين أن زوال القيم يعني زوال نسيج الأمان، وسفك دماء، وانتشار العنف في المجتمع، وقيمة القيم لا تحصر في السلوكيات فقط بل تشمل أيضا مكونات الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع، مما يمنحه صفة التميز عن الآخر، فإذا هدم القيم فتنهار الهوية المجتمعية، ويصبح أكثر عرضة للتأثر بالثقافات الخارجية التي تهدد التوازن، ونظرا للتوجهات العالمية الحالية والثقافات الوافدة إليه، كان لزرع القيم في الجيل الصاعد أهمية كبرى، لا سيما في ظل التحديات التي يواجهها المجتمع، وتتمثل في انهيار منظومة الإنسان، وتغير المفاهيم، واضطراب منظومة القيم (ينظر: أحلام، 2019، 86).

تسهم القيم في استقرار الأمن من خلال تعزيز مفاهيم مهمة كالثقة، والإيمان، والعدل، والتسامح، والإحسان، واحترام الآخرين، وغير ذلك من مفاهيم، وكما تؤثر هذه القيم على تعليم الناس أهمية احترام حقوق الآخرين، وتعزيز السلوك الرشيد في تعاملاتهم مع محيطهم، وعندما تستمد هذه القيم من أفعال الأفراد وتمارس في حياتهم اليومية، فإن الأمن ينبع من ضمائرهم، لا من فرض خارجي، ونتيجة لذلك، فإن الارتباط بين القيم الإسلامية والأمن الاجتماعي هو ارتباط تكافلي، لا يمكن تحقيق الأمن من خلال أنظمة معزولة، بل يتطلب مكونا داخليا وأخلاقيا وتربويا يعزز عقلية حية، ويزيد من الوعي الاجتماعي، ويربط بين الناس، كلما زادت القيم في تنشئة الأجيال، كان المجتمع أكثر استقرارا وأمانا، وقلت احتمالية الاضطرابات والانحرافات (ينظر: محمد، 2021، 85).

إن العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم التربوية والإنسانية هو ركن أساسي في بناء المجتمعات الآمنة والمستقرة، ولقيام هذه العلاقة لا بد من تكامل الحقوق والواجبات والقيم والممارسات التي تعزز الاستقرار المجتمعي، ويظهر هذه العلاقة من خلال الجوانب التالية (ينظر: المومني، 2019، 827-828):

1- تعزيز الحقوق الأساسية للأفراد: أحد من أهم الوسائل لتعزيز الأمن الاجتماعي، هو ترسيخ القيم التربوية والإنسانية، بسبب وجود علاقة القيمة بينهما مثل: العفو، والمواخاة، والأمانة، والعدالة، وغيرهم، دون تمييز بين الأفراد المجتمع من اختلاف الجنس والدين ولون البشرة، يعزز التعايش السلمي ويكون تعامل بين الأفراد بالحب والوئام وكل ذلك يؤثر على الأمن الشامل، وهو من عناصر رئيسية في تعزيز الانسجام الاجتماعي.

2- الحرية: لا يتحقق الأمن والاستقرار المجتمعي في أي مجتمع ما دون وجود قيمة الحرية، بأنواعه من اتخاذ الفرد لقراراته وتعبير عن رأي بحرية وغير ذلك، ومثال لأثر الحرية: أتاح الفرص لجميع أفراد المجتمع، في مشاركة في الحوار، والتعبير عن مخاوفها وتطلعاتها، في إطار تعاوني يمكن أن يساعد في بناء أرضية مشتركة، وتعزيز التفاهم، والحد من احتمالات الصراع، تعتبر حرية التعبير إحدى القيم التي تعزز الاستقرار الاجتماعي.

3- المصالحة والتضامن الاجتماعي: لبناء الانسجام الاجتماعي لا بد من وجود المصالحة والتعاون متبادل بين الأفراد، وفي الأخص عندما يكون تطبيقها في إطار أخلاقي وخيري، فيشمل رعاية الأطفال والمسنين

و ذو احتياجات، ويتبين ذلك تعزيز ذلك مفاهيم مثل: الإيثار، والتضامن، لأنهما يساعدان على التآلف والتكافل بين الأفراد المجتمع، وفي النهاية يساعد على أمنه واستقراره.

4- العلم والتعليم الهادف: إن طلب المعرفة ومحاربة الجهل هما الأساس الذي تبنى عليه القيم الإنسانية والتربوية، لأن البرامج التعليمية تساعد على تنمية الوعي الجماعي، وتشجيع الأفراد على فهم دورهم في المجتمع، وتنشئ سلوكيات إيجابية، فمن خلال التعليم الديني يتم تعليم الأطفال مفاهيم السلوك الصحيح، بما في ذلك تنشئة جيل مثقف وأخلاقي، ومسؤول اجتماعياً، من خلال ذلك، يصبح الأفراد يساهمون في استقرار المجتمع وأمنه.

5- محاربة الفتنة والتطرف والإرهاب: إن محاربة كافة أشكال الفتنة من (الطائفية والقبلية والسياسية وغيرها) أمر ضروري لبناء مجتمع مستقر وآمن، وهذا يتطلب مواجهة هذه الظاهرة من منظور الدين والأخلاق، والدولة، وإن الجهود المبذولة لنشر القيم الإسلامية التي ترفض العنف والتطرف، ويسهم في إطفاء جذوة الإرهاب، ويحقق حالة من التوازن، والاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا سيؤدي إلى التعايش بالسلم والانسجام بين المواطنين في المجتمع.

6- التمسك بالمبادئ الأخلاقية: إن الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية يعزز حماية المجتمع من العنف والاستبداد والفساد، ويخلق أجواء من العدالة والوضوح والثقة، وتعمل هذه القيم أيضاً على خلق بيئة تعزز الأمن الشخصي، وتساعد على تحسين العلاقات الدولية، وترسي قواعد سلوك عالمية قائمة على الفضيلة وتجنب الصراع والاستغلال.

7- تحقيق الأمن الشامل والاستقرار المجتمعي: نظام الأمن الشامل في الوطن، يشمل جانبيين الاجتماعي والاقتصادي، حيث أنهما شرطان أساسيان للتعايش المتآلف بين أفراد المجتمع، فالأمن لا يقتصر على غياب الجريمة فحسب، بل يشمل أيضاً شعور الأفراد بالأمان والكرامة والعدالة، مما يمكنهم من المشاركة في بناء مجتمع ناجح ومستقر وآمن.

إن المجتمع الذي ينتشر فيه الأمن والاستقرار، فهو المجتمع الذي ينتشر فيه القيم العالية، لأن القيم هي سلسلة من الضوابط والقواعد السلوكية التي يتسمك بها الأفراد في سلوكهم، وتعمل القيم على تنظيم التفاعلات والعلاقات بين أفراد المجتمع، ويتضح من هنا أن القيم لها دور مباشر في إرساء الأمن الاجتماعي، إذ تحدد المكونات الأخلاقية والثقافية التي يشارك في ترسيخ الأمن والاستقرار في المجتمع، وتعتبر القيم ضوابط سلوكية يلجأ إليها الأفراد انطلاقاً من قناعاتهم الداخلية، ويراد لها أن تكرر وتحافظ عليها رغبة في التناغم مع أنفسهم، وبيئتهم الاجتماعية، هذا الارتباط الطوعي بالقيم السائدة يزيد من الانسجام الاجتماعي ويقلل من احتمالية التوتر أو الصراع بين الأفراد، وكلاهما يسهم في الاستقرار والسلم الاجتماعي (ينظر: الحسنية، 2005، 65).

لا بد من التركيز على دور المؤسسات التربوية، التي لها تأثير في ترسيخ الأمن الاجتماعي:

1- الأسرة: يبدأ ترسيخ الأمن الاجتماعي في البداية في مركز الأول للإنسان، وهي الأسرة حيث إن تنمية للشخصية من ناحية الأخلاقي والفكري يكون فيها، وذلك من خلال التربية ينشئ على الحوار، والمشاركة، واحترام الآخر، وخلال غرس مفاهيم كالمحبة، والتعاون، والإخلاص، وإتقان في العمل، والأسرة يعلم أفراداً يعرفون حقوقهم وواجباتهم تجاه الآخرين، وبشكل عام أمام وطنهم، وتلك التربية والتعليمات تسهم في الأمن الاجتماعي، ويحصنه من التحديات التي تطرأ على المجتمع ويهدد الأمن، والأسرة يعمل في توعية الأبناء بحقوق الإنسان الأساسية مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والعدالة، وتوفير فرص العمل، وذلك القيم يحمي المجتمع من الانحرافات السلوكية والفكرية، والأسرة يحاول لبيني الإنسان المتوازن من الناحية النفسية والاجتماعية من خلال ترسيخ القيم، والهدف من ذلك ليكون الفرد مصلحاً ويسهم في بناء المجتمع مستقر وآمن (ينظر: التميمي والبسيوني، 2022، 20-21).

2- المؤسسات التعليمية: المؤسسات التعليمية لهم دور فعال في الوقاية من الجريمة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، إذ تقوم القيم التربوية على احترام الآخرين، وتعد ذلك القيم من أهم الأسس التي يبنى عليه مجتمع بشكل آمن ومستقر، فاحترام القيم يساعد في توجيه السلوك الفرد والجماعة نحو سلوكيات التي يحقق المصالح العام، مما تمنع الجريمة والانحراف، وبناء على ذلك، ينبغي أن يتبنى النظام التعليمي منهجاً متكاملًا يتضمن أساليب غير مباشرة للتعامل مع انتشار الانحراف في كثير من الأحيان، ومن خلال

استخدام الحجج العقلانية المستندة إلى سيكولوجية التعلم، وإشباع الحاجات العاطفية والنفسية للطلاب، وينبع هذا النهج من التوعية بمخاطر الجريمة، وتوضيح عواقبها الفردية والاجتماعية، واقتراح خيارات تربوية وسلوكية فعالة تعزز مناعة الفرد وتقيه من الوقوع في السلوك الإجرامي، وفي هذا السياق، من الضروري أن تكون البيئة المدرسية آمنة وصحية، وخالية من جميع العناصر السلوكية أو الفكرية الضارة، كالمخدرات أو الكحول، وغيرها من المواد التي تؤثر على سلوك الطالب أو إدراكه، بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجب على المدارس أيضا أن تلعب دورا رياديا في مكافحة الانحراف الفكري، كعقيدة الانحراف، والتطرف الديني، والطائفية، والمذهبية، بالإضافة إلى الأفكار والمفاهيم المتطرفة بطبيعتها والتي تؤثر بشكل كبير على استقرار المجتمع وتماسكه، لما تشكله هذه المفاهيم من تهديد كبير للانسجام والأمن الاجتماعي، وإن توفير تعليم يتبنى نهجا وسطيا، ويغرس في نفوس الشباب قيم احترام الآخرين وقبول الاختلاف، له أثر فعال في صقل عقولهم ووقايتهم من الانحراف وراء الأفكار والسلوكيات الخاطئة (ينظر: المدني بوساق، 2006، 118-119).

3- وسائل الإعلام: لوجود العلاقة تكاملية بين القيم الاجتماعي والقيم التربوية والإنسانية، لا يمكن بناء المجتمع مستقرا وأمانا بدون بناء الفرد الواعي، فالفرد يتفاعل بشكل إيجابي مع ما حوله، ويكون محصنا ضد مخترقات الفكرية والثقافية، ومن وسائل الفعالة التي يغرس القيم لدى الإنسان هو وسائل الإعلام، فالإعلام الناجح والهادف تساهم من خلال برنامجها تقديم النماذج السلوكية الصالحة والقوة الحسنة، وكل ذلك ينعكس على سلوك الأفراد في المجتمع، ويكون حصنا قويا ضد الانحرافات بشتى أنواعها، وكذلك يوفر معلومات التربوي ليكون الأفراد قادرا على التمييز بين ما هو قيم وقيم وثمين وما هو زهيد ورخيص، ويتبين من خلال ذلك أن الإعلام له دور فعال في غرس القيم التربوية والإنسانية لتوعية الإنسان، ليصبح فردا صالحا للمجتمع، وتسهم في تعزيز الأمن والاستقرار لوطنه ومجتمعه (ينظر: التميمي والبسيوني، 2022، 23-24).

ويتضح لدى الباحث، من خلال أهمية المؤسسات التربوية، ولتحقيق الجهود التربوية والحصول على أهدافها المرجوة، لابد من تكامل الأدوار بين مختلف المؤسسات المعنية بالتنشئة والتربية، وفي مقدمتها: المؤسسات التعليمية، والدينية، والاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، وهذا التعاون ينبغي أن يكون مستمرا ومنسقا، مع متابعة دقيقة للعملية التربوية على مدار السنوات، لضمان تطورها وتحقيقها للمصالح الكبرى التي تنشدها الدولة والمجتمع.

فالقيم يتأثر كجزء الأساسي في بناء المجتمع، بشكل مباشر على أفراد، فالمجتمع مكون من أفراد، فإذا صلح الفرد صلح جزء مهم من هذا المجتمع، وفي نهاية المطاف، ينعكس هذا الإصلاح على استقرار المجتمع بشكل عام، وأن القيم يلعب دورا مهما في الوقاية من المشاكل، والاضطرابات النفسية، وخاصة ما يتعلق من المشكلات الخطيرة كالوقوع في المخدرات، وعدم تمسك بالقيم يشعر الفرد بعدم الأمان و يكون قلقا، وفي الأخص في المراحل العمرية المبكرة، ويسهم القيم في حفاظ على السلوكيات السلبية التي يؤثر في الأمن النفسي خاصة، وفي الأمن والاستقرار المجتمع عامة، ويبين من هنا أن القيم يرتبط بأمن الاجتماعي بعلاقة تبادلية فيترسيخ القيم في المجتمع يعزز الأمن الاجتماعي ويستقر به الأوضاع، فإذا تمسك الفرد بالقيم في المجتمع يكون أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي مع ما حوله في المجتمع (ينظر: الشنودية، 2011، 46).

وفي النهاية، يستنتج الباحث، أن تحقيق الأمن الاجتماعي يعد من الأولويات الأساسية لأي مجتمع، وتلعب القيم الإنسانية والتربوية دورا حيويا في هذا المجال، فالقيم تمثل المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الفردية، وتؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والانسجام الاجتماعي، وعندما يمسك أفراد المجتمع بالقيم، ينعكس أثره على تحقيق استقرار الأمن لدى المجتمع.

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع "الأمن الاجتماعي في الشريعة الإسلامية وعلاقته بترسيخ القيم الإنسانية والتربوية"، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها:

- الأمن الاجتماعي مفهوم شامل يتعدى الجوانب الأمنية التقليدية، ويشمل أبعادا عقديا وأخلاقية واقتصادية وعدلية واجتماعية، تمثل في مجموعها الأساس لاستقرار المجتمعات.

- الشريعة الإسلامية تناولت الأمن الاجتماعي برؤية متكاملة، تهدف إلى حماية الإنسان في دينه ونفسه وماله وعرضه وعقله، وهو ما يتوافق مع مقاصد الشريعة الكبرى.
- البعد العقائدي والأخلاقي يشكّلان قاعدة أساسية للأمن الاجتماعي، حيث يُسهمان في تهذيب السلوك، وترسيخ القيم الإيمانية والإنسانية، وتقوية العلاقات المجتمعية.
- البعد الاقتصادي في الإسلام يُعزز الأمن الاجتماعي من خلال محاربة الفقر، وتحقيق التكافل، وتوزيع الثروة بعدالة.
- تحقيق العدالة القانونية والقضائية يُعد من أبرز مظاهر الأمن الاجتماعي، من خلال حماية الحقوق، وردّ المظالم، وضمان المساواة أمام القانون.
- تعزيز الترابط الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وترسيخ القيم التربوية، هي وسائل رئيسية لتحقيق الاستقرار المجتمعي.
- العلاقة بين الأمن الاجتماعي وترسيخ القيم التربوية والإنسانية تتجلى في نشر ثقافة الحوار، والعدالة، ومحاربة التطرف، واحترام حقوق الإنسان.
- تلعب المؤسسات التربوية — الأسرة، والتعليم، والإعلام — دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الاجتماعي، من خلال التوعية وبناء السلوك السليم.

المصادر والمراجع:

- آدم، (2017). العناية بالأمن المجتمعي في ضوء السنة النبوية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 3. (5) المركز القومي للبحوث، غزة - فلسطين.
- الجوير، (2024). تحقيق الأمن الاجتماعي. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 8. (33) المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر.
- ابن عاشور، (ت: 1393 هـ). مقاصد الشريعة الإسلامية. تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة (ت: 1433 هـ). وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1425 هـ - 2004 م.
- ابن كثير، (ت 774 هـ). تفسير القرآن العظيم. وضع حواشيه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419 هـ - 1998 م.
- ابن ماجة، (ت 273 هـ). سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي [ت 1388 هـ]. دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- ابن منظور، (ت 711 هـ). لسان العرب. الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين. الطبعة الثالثة. دار صادر، بيروت، 1414 هـ.
- ابن تيمية، (ت: 728). مجموع الفتاوى. الطبعة الأولى. دار الوفاء، 1418 هـ - 1997 م.
- أبو يعلى، م. ب. ح. ب. م. ب. خ. ا. ف. (ت: 458 هـ). الأحكام السلطانية للفراء. صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1421 هـ - 2000 م.
- الأحمري، ومحمد، (2021). الأخلاق وأثرها في تحقيق السلم المجتمعي دراسة في ضوء القرآن والسنة. مجلة كلية أصول الدين والدعوة، 2. (39) جامعة الأزهر، مصر.
- البديري، (2015). مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية. مجلة جامعة بابل، 23. (2) كلية الآداب، جامعة بابل.
- البخار، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. تحقيق: جماعة من العلماء. الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببلاق مصر، 1311 هـ. ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر. الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، 1422 هـ.
- البيسوني، والتميمي، (2022). الأمن القيمي والسلم المجتمعي، السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة. المؤتمر العلمي الدولي الرابع. كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 25-26 أيار.
- بوساق، (2006). دور المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية في منع وقوع الجريمة. مركز البصيرة، العدد: 5، رقم الإيداع: 2319. دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- بوسرسوب، ح. (2023). العدالة الاجتماعية ودورها في حماية المجتمع. مجلة رسالة المسجد، 21. (2) وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 1445 هـ.

- التميمي، (2020). العقوبة ودورها في ضبط المجتمع في المنظور الإسلامي. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، ISSN: 2709-7064.2 (13).
- الترمذي، (ت 279 هـ). الجامع الكبير (سنن الترمذي). حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف. الطبعة الأولى. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م.
- الجبوري، (2015). الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع (دراسة مقارنة). مجلة جامعة بابل، 23. (2) كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل.
- الجرجاني، (ت 816 هـ). كتاب التعريفات. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1403 هـ - 1983 م.
- الجمال، ومبروك، (2023). الأمن الاقتصادي وأثره في تحقيق المستوى المعيشي الأمثل. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 38(5)، 1181. جامعة الأزهر.
- جمال، ح. (2018). دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي: رؤية اجتماعية تحليلية. مجلة دراسات، 7. (3) جامعة طاهري محمد بشار كلية الآداب واللغات.
- جمعة وآخرون. (2021). الأمن المجتمعي. رقم الإيداع: 25423. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، مصر.
- الحسنية، (2005). دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الخادمي، (2006). القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 21. (42) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- زين الدين، ص. (2014). أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي - دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011. -المؤتمر العلمي دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، 7 8 - أبريل. كلية الحقوق، جامعة طنطا.
- السلطاني، (2012). أسس العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم وأثرها في تحقيق الأمن الاجتماعي. مجلة كلية التربية، العدد: 2. الجامعة المستنصرية.
- الشاطبي، (ت: 790 هـ). الموافقات. تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد. الطبعة الأولى. دار ابن عفان، 1417 هـ - 1997 م.
- الشندودية، (2011). بعض القيم الدينية وعلاقتها بالأمن النفسي لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظة مسقط (رسالة ماجستير). كلية العلوم والآداب، جامعة نزوى، عمان.
- شبيوط، س. (2016). حكم سعر الفائدة (الربا) في الإسلام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 10. (1) جامعة زيان عاشور، الجلفة-جزائر.
- شليبي، (2024). المشكلة الاقتصادية: أسبابها وعلاجها في ضوء القرآن الكريم. المجلة العلمية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، 12(14)، 1285. جامعة الأزهر.
- شلتش، (2021). التسامح وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة التربية في القرن 21 للدراسات التربوية والنفسية، 3. (20) كلية التربية، جامعة مدينة السادات.
- طبرة، (2013). دور الفساد في تعميق مظاهر الفقر في العراق. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد: 6، رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق: 1169. هيئة النزاهة العراق.
- عبد الحليم، (2018). دور العدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي- بحث ميداني لدى عينة من الشباب بمدينة سوهاج. مجلة كلية الآداب، 47. (2) جامعة سوهاج.
- عطايا، (2022). العقوبات الشرعية وأثرها في الأمن المجتمعي في ضوء الوثائق الأزهرية. المؤتمر العلمي الدولي الأول، 1. (1) بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات، جامعة الأزهر.
- العتار، (2020). الإيمان وأثره في الأمن المجتمعي. الطبعة الأولى. مؤسسة نافذ للبحث والطباعة والنشر، 1442 هـ.
- عمارة، (ت: 1441 هـ). مقومات الأمن الاجتماعي في الإسلام. الطبعة الأولى. دار الشروق، 1418 هـ - 1998 م.

- الفرايدي، (ت 170هـ). كتاب العين. تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.
- القرطبي، (ت 1273هـ). الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الطبعة الثانية. دار الكتب المصرية، القاهرة، 1384 هـ - 1964 م.
- كوسوما، (2013). دراسة موضوعية حول الفقر: أسبابه وعلاجه (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، 1434هـ.
- الكيلاي، (2012). الأمن الاجتماعي مفهومه، تأصيله الشرعي وصلته بالمقاصد الشرعية. المؤتمر الدولي، الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي. كلية الشريعة، جامعة آل البيت، بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، 13-14/ شعبان/ 1433 هـ - 3-4/ 2012م.
- المباركفوري، (ت 1353 هـ). تحفة الأحوذ بشرح جامع. دار الكتب العلمية، بيروت.
- محمد، وآخرون (2022). قيم التعايش السلمي في ضوء وثيقة المدينة. مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، 41. (195) كلية التربية، جامعة الأزهر.
- محمد، (2022). الأخلاق في الإسلام وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء الكتاب والسنة. مجلة معالم الدعوة الإسلامية، 16. (2) كلية الدعوة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- محمد، (2019). التفكك الأسري وأثره على استقرار المجتمع. المجلة الشريعة والقانون، 35. (35) جامعة الأزهر.
- منصور، (2016). المدخل إلى علم الاجتماع. الطبعة الأولى. دار الخليج، 1432هـ.
- المومني، (2019). القيم الإسلامية وأثرها في تعزيز الأمن الشامل وتحقيق السلم الاجتماعي دراسة تأصيلية تطبيقية الأمن الشامل والسلم الاجتماعي ودور القيم الإسلامية في تعزيزه. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، 23. (23) جامعة الأزهر.
- مغلي، (2019). مفهوم القيم وأهميتها في العملية التربوية وتطبيقاتها السلوكية من منظور إسلامي. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3. (2) المجلة العربية للعلوم والبحوث والنشر.
- ملكوي، (1985). عقيدة التوحيد في القرآن الكريم. الطبعة الأولى. مكتبة دار الزمان، 1405هـ.
- يالجن، (1992). علم الأخلاق الإسلامية. الطبعة الأولى. دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، 1413هـ.